تحولات الحياة الاقتصادية
بمدينة الرباط بعد فرض الحماية
1918–1912

عبد الإلاه الفاسي
كلية الآداب ــ القنيطرة

باعتبار مدينة الرباط وجارتها سلا واقعتين على ساحل المحيط الأطلنتي، فقد استفادتا من اتصالهما به بواسطة مينائهما. كان هذا الميناء من أهم موانىء البلاد وأنشطها، وبالخصوص بعد هجرات الأندلسيين إلى مصب أبي رقراق في بداية القرن السابع عشر بعد قرار الطرد الذي صدر في حقهم. وبعد فترة من الركود الاقتصادي الناتج عن تقلص التبادل التجاري بين المغرب وأوربا في عهد السلطان مولاي سليمان، تجدد نشاط الميناء بعد توقيع بعض البلدان الأوربية المعاهدات الأولى التي سجلت بداية انفتاح المغرب على الخارج في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام. وعلى مر السنين، أصبحت البلدان الأوربية تبعث بممثليها إلى المغرب واستعاد الرباط دوره كمقر لنواب القناصل حيث عرف الشارع الذي مازال يحمل هذا الإِسم (شارع القناصل) باستقرار ممثلين لبعض الدول الأوربية وخصوصا فرنسا وانجلترا. وواكب هذا النشاط القنصلي توافد للتجار وتأسيس دور تجارية في الموانىء المغربية ومنها الرباط. وأصبح الميناء يستقبل الواردات الأوربية المتزايدة، ولكن ــ بالأساس ــ يصدر المنتجات الخام كالأصواف، وازدادت أهمية الرواج كلما مر القرن. ولم يكن الميناء أهم مظهر للنشاط الاقتصادي للمدينة ؛ فقد كانت، مع جارتها سلا، تكون قطبا صناعيا يأتي في الدرجة الثالثة بعد فاس ومراكش خلال القرن التاسع عشر. فالحرف والصنائع الرباطية والسلاوية مشهورة في كل البلاد، ولبعض منتجاتها سمعة جيدة في الداخل والخارج مثل الزرابي والأحذية (البلغة) وغيرها. إلا أن مختلف المنتجات الحرفية

لاقت منافسة البضائع الأوربية المستوردة والتي غزت الأسواق وأدت إلى بوار الكثير من السلع وكساد الكثير من الصنائع، فحصل تضرر الفئات الاجتماعية التي كان أربابها من الحرفيين. ومن المعلوم أن الكثير من الحرف كانت صناعية وتجارية في آن واحد، بمعنى أن الحرفي بعد صنع المنتجات يعرضها للبيع، لذلك أثرت الأزمة على التجارة كذلك. أما النشاط الاقتصادي الثالث الذي كانت المدينة تتميز به بشكل ثانوي، فهو النشاط الفلاحي. فقد كان المنظر الحضري للمدينة عبارة عن تجمع للمساكن والمباني البيضاء وسط حقول وحدائق تشقها زرقة نهر أبي رقراق. وكانت الحقول تحيط بأسوار العدوتين وتمتد في اتجاه شالة والولجة وتزرع فيها الحبوب والزراعة المعاشية، لكن الكثير منها عبارة عن «سواني» أو عرصات وخصوصا في شالة، وهي أراضٍ في ملك الخواص الذين كانوا يتخذونها منتزهات وخصوصا في أيام الربيع، بينما كان البعض الآخر من الملاكين يستفيدون من بيع بعض منتجاتها الشتوية والصيفية والتي كانت تكون موارد إضافية لهم. وعلى كل حال، لم تكن هذه المنتجات تساهم إلا بقسط ضئيل في تغذية السكان وفي الرواج التجاري.

ما هي إذن التطورات التي حصلت في الحياة الاقتصادية للمدينة بعد دخول الفرنسيين ؟

1 ــ في الميدان الفلاحي :

بعد فرض الحماية، أخذ المعمرون يتوافدون على البلاد ويشترون الأراضي. وفي ضواحي الرباط، انتقلت إليهم عدة هكتارات. وعلى سبيل المثال، اشترى أحد الرعايا الإسبانيين قطعة أرضية بين تمارة وواد يكم مساحتها 50 هكتارا بـ 300 ف للهكتار[1]، وأخذ عدد متزايد من المعمرين يقتنون الأراضي وخصوصا منهم الفرنسيون وزرعوا ضيعاتهم حبوبا أو عنبا لإنتاج الخمر، وخصصوها لتربية الماشية، واستفادوا من مساعدة الإدارة التي أخذت تبني لهم الطرق وتوفر لهم قنوات الماء، وتهيئ لهم مشاريع السقي.

وهكذا وجدت طبقة جديدة من الأوربيين من كبار الملاكين نافسوا الملاكين

(1) **الجريدة الرسمية**، عدد 31/26 أكتوبر 1913.

المغاربة. أما الفلاحون، فقد أصبحوا في درجة دنيا مقارنة معهم، ذلك أن زراعاتهم التقليدية ذات الإنتاج البسيط لم تصمد أمام الزراعات المنتجة في الضيعات الأوربية العصرية المستفيدة من الأسمدة الكيماوية والبذور المنتقاة والأدوات والآلات الفلاحية التي أخذت تتطور على مر السنين والعقود. ولم يكن في مقدور الفلاحين المغاربة النهوض بفلاحتهم بسبب الاحتكار الأوربي وبسبب تدني الوعي وانتشار الأمية في صفوفهم. وأصبح لهؤلاء المعمرين حضور قوي في المجتمع المغربي. وفي الوسط الحضري لمدينة الرباط، أصبح لهم تمثيل قوي في مختلف اللجن والهيئات ؛ فأسست لهم غرفة الفلاحة التي تدافع عما سموه بحقوقهم وهي لا تعدو أن تكون امتيازات اكتسبوها على مر الأعوام. وفي اللجن البلدية كان القسم الفرنسي يضم أعضاء من المعمرين يمثلون زملاءهم فيها.

2 ــ في الميدان الحرفي والصناعي :

من ضمن أفواج المهاجرين الأوربيين أتى إلى الرباط العمال والصناع، وكان من بينهم جملة ممن حملوا معهم رؤوس أموال مهمة وشيدوا صناعات منذ البداية، أي منذ سنتي 1912 و1913. وهكذا أقيمت مطحنتان : الأولى للفرنسي بيكاري (Bigari) والثانية لكي (Gay) السويسري[2]. ولعل مطحنة باروك أسست مباشرة بعدهما. فقد افتتحها دافيد بروك بزنقة حمام الشرفا[3] ؛ كما أقيمت مطبعتان ومصنعان ميكانيكيان للآجر للفرنسيين كيبو (Guibaud) ولوكار (Legard)، وأنشئت بعض الورشات لنشر الخشب، واستغلت مقالع الأحجار ؛ كما أقيمت أماكن صهر الحديد، وصناعة الصابون[4].

هكذا إذن بدأت مظاهر الحياة الاقتصادية تتغير في المدينة. فما المصير الذي أخذت تواجهه الحرف والصنائع المحلية ؟

لا حاجة إلى التذكير بأن الحرف والصنائع المغربية كانت في المدن منظمة في حنطات لكل واحدة منها أمين يشرف عليها ويحميها من المتطاولين، وذلك في إطار

(2) C. Normand, «Débuts d'une municipalité au Maroc», in *B.C.A.F.* 1914, p. 33.

(3) Anonyme, «Qaurante ans de progrès dans la meunerie». in **Notre Maroc**. mai – juillet 1953, p. 37.

(4) المرجع ما قبل الأخير، الصفحة نفسها.

تنظيم اجتماعي واقتصادي يسوده نوع من التضامن والتكافل. ففي الحرفة كان صاحب رأس المال أو المعلم يشغل عملة أو صناعا ويستخدم مأجورين أو متعلمين أو صانعا واحدا ومتعلما واحدا حسب طبيعة الحرفة ونوع الصناعة ولم تكن العلاقة بين هؤلاء وبين المعلم علاقة إنتاج فقط، بل كانت تتعداها إلى أنواع من التعامل والاندماج الاجتماعيين. فالمتعلم مثلا يعرف بعض أسرار مشغلة، لأنه كان يتردد على داره ويتكلف ببعض خدماته. وفي المقابل، كان الصناع والمتعلمون يلقون المساعدة من المعلم في أفراحهم وأتراحهم كما كان هذا النوع من التضامن سائدا على صعيد الحنطة كلها يستفيد منه المعلم أيضا إذا أصيب في ماله أو في أسرته، وكان كل هذا التنظيم خاضعاً لمراقبة المحتسب الذي كانت له محكمة يتقاضى فيها ضد الغشاشين والمدلسين وتفرض من خلالها العقوبات والذعائر على المخالفات المتعلقة بالأثمان والتجارة والاحتكار سواء بالجلد أو الغرامة أو الحبس. وعند حلول الحماية، اعتنت السلطات الفرنسية بدراسة الحالة الاقتصادية للوسط الذي أقامت فيه. ففي الرباط وبعد أربع سنوات من الحماية، كلف المراقب المدني المساعد فيكتور شامبيون (Victor Champion) والملحق ببيرجي (Bergé) المراقب المدني رئيس المصالح البلدية، ببحث حول حالة الحرف والصنائع المغربية بالرباط سنة 1916. ونظراً لأن بحثه القيم يصب في موضوعنا تماما، فإن التركيز عليه يعد ضروريا وأساسيا لأنه يجمع أغلبية المعطيات الممكن البحث عنها في هذا الباب. وكان الغرض من هذا البحث — كما صرح صاحبه بنفسه — هو إعطاء صورة عن وضعية الصناعات (الأهلية) لمدينة الرباط بعد مرور 28 شهرا عن بداية الحرب العالمية. وزاد قائلا بأن تلك الفترة — كما هو معروف — ارتفعت فيها أثمان المواد الأولية. وتذبذبت الحياة الصناعية والتجارية بسبب الشراء المكثف لبعض المنتجات لأجل حاجيات الجيش ولصعوبة التموين بالواردات ولغلاء العيش وندرة الرساميل[5].

بما أن البلدية كانت قد اضطلعت بهذه الدراسة التي قالت عنها إنها يمكن أن تكون قاعدة ترتكز عليها دراسات لاحقة حول الصناعات في المدينة، فقد صرحت

(5) Victor Champion, «Enquête sur la situation des métiers et des industries indigènes de Rabat», in *B.O.* n°223/29 janvier 1917, p. 131.

بأن الغرض منها هو الإنماء الاقتصادي للمدينة وذلك بإتباع هذه الدراسة ليس هو الفضول فقط، بل بقرارات وإجراءات ملائمة للحالات التي تنتجها. وكان أساس هذه الدراسة هو الرغبة في التعرف على حالة الحرف والصناعات من أجل إقامة معرض للرباط على غرار معرضي الدار البيضاء وفاس. وكانت الغاية من إقامة مثل هذه المعارض أثناء الحرب ــ في سياسة ليوطي ــ هي إلهاء المغاربة وصرف نظرهم عما يمكن أن يعرقل تمادي الجيش الفرنسي في احتلال أجزاء البلاد مما كان يمثل خطرا على فرنسا وهي تواجه أعداءها في جبهة القتال.

من خلال قراءة المقال وتحليله، يمكن أن نخلص إلى أن جل الحرف والصنائع التي كانت في يد أهل الرباط قد تضررت وتقلصت أهميتها، وذلك كما يلي :

ــ صناعة نسج الصوف والقطن : فالأولى نقصت من 60 حرفة إلى 9 بين 1886 و1916 بسبب ارتفاع ثمن الصوف من 20 إلى 90 ريالا. والثانية انخفض عدد أربابها من 200 إلى 16 في المدة نفسها ؛ والسبب هو منافسة صناعة نسج القطن بمراكش للصناعة الرباطية بعد أن رحل صاحبها بصناعته من الرباط وأقامها بمراكش وكذلك بسبب غلاء القطن الآتي من منشستر بـ 100 %. وأصبحت هذه الصناعة تمر بأزمة خطيرة.

ــ الدباغة : انتقل عدد الدباغين من 500 قبل الحرب إلى 300، والسبب أن مصلحة الغابات منعتهم من جمع الدبغ مباشرة من الغابات. وحتى الخلاصات الدبغية التي كانوا يجهلونها والتي أشارت عليهم باستعمالها لم تعد هناك حاجة لاستعمالها بسبب تخصيص المخزونات الهامة من الجلود للجيش بعد أن اشترتها السلطة العسكرية لأجل ما سمي بالدفاع الوطني وغلا ثمن الجلد مرتين أو ثلاث مرات.

ــ صناعة الأحذية وسائر البضائع الجلدية : تدهورت هذه الصناعة أيضا بالرباط و لم تعد تصدر منتجاتها إلى الجزائر ومصر والسنغال والسودان، وأخذت أحذية فاس تنافس أحذية الرباط في المدينة نفسها وارتفع أجر اليد العاملة بنسبة كبيرة (حوالي ست مرات) كما ارتفع كراء المتاجر بأكثر من الضعف.

ــ غزل الحرير والخياطة ومهنة الصباغة : أخذ النغّازون المتكونون من 15 معلما و40 متعلما يعيشون في ضيق كبير بسبب ندرة الجوخ. وأدخل الخياطون المسلمون الحرير في صناعة الملابس والضفائر والقياطين، بينما استخدمه الخياطون

الإسرائيليون في تزيين «سفيفة» القفاطين والبدعيات. أما مهنة الخياطة، فقد طرأ عليها تغيير بسبب التدخل الأوربي وبسبب الحرب ؛ فأصبح عدد من الخياطين المسلمين يعملون لحساب بيتون (Biton) الذي رسا عليه المزاد من أجل تزويد الجيش بالملابس العسكرية. وانعكست الحرب على مهنة الخياطة بحيث ارتفع ثمن الصوف وأصبح الكتان نادرا و لم تعد الجلابيب المخططة تصدر إلى وهران والجزائر والإسكندرية والقاهرة. وتخلى الكثير من العاملين في هذه المهنة عنها. أما الصباغون المكلفون بصباغة الحرير والصوف والجوخ، فأصبحت حرفتهم معرضة للكساد منذ اندلاع الحرب ؛ فلم يعودوا يصبغون كميات الحرير والجوخ التي كانا يصدرانها إلى السنغال.

ــ الصياغة : لم يعد عدد الصاغة في الرباط ــ وهم كلهم يهود تقريبا ــ كما كان قبل الحرب. والسبب هو ارتفاع ثمن المعادن النفيسة، حيث ارتفع ثمن الفضة من 28 إلى 40 بسيطة حسنية للكيلو، بينما ندر الذهب، مما أدى إلى غلاء منتجاتهم فلم تعد تجد الإقبال المعهود. واقتصر عمل الصاغة على الترميمات.

ــ الحدادون والرصاصون والقزادرية : كان هناك سبعة عشر مَشْغَلاً (بسكون الشين وفتح الغين) للحدادة في كل منها معلم وصانع ومتعلم. وكان عملهم يزدهر في ثلاث فترات : في وقت الحرث وفي إبان الحصاد وفي فترة جز صوف الغنم، حيث كانت تتم بالتوالي صناعة سكك المحاريث والمناجل والمَقَاصّ. أما المصنوعات الأخرى مثل الفؤوس والأقفال والمزالج، فقد قلت أهميتها بعد الاحتلال الفرنسي بسبب تفوق المصنوعات الأوربية ذات الاستعمالات المماثلة ؛ كما أن ثمن الحديد ارتفع من 30 إلى 80 فرنك للكيلو. أما الرصاصون والقزادرية الذين يرممون الأباريق والمبخرات والأواني الزنكية والقصديرية، فقد قل نشاطهم بسبب تفضيل الزبائن شراء الأواني الجديدة التي تميزت برخص أثمانها.

صناعة الخزف : أصبح ثلاثون من صناع الخزف عاطلين بسبب ارتفاع ثمن نقل المواد مثل الطين الصلصالي والدوم، وبسبب ارتفاع الأكرية واليد العاملة، فنقص الإنتاج بالثلث.

البناؤون : بالرغم من أنهم شهد لهم بالكفاءة المهنية، فإنهم لم يكونوا يشتغلون

بالقدر الذي واكب أشغال البناء التي سايرت احتلال المدينة. وكان المقاولون يفضلون الأجانب الذين قالوا عنهم إنهم كانوا يشتغلون ساعات أكثر.

الرحويون : انتقل عددهم من 35 قبل الاحتلال إلى 7 سنة 1916 لكل معلم صانع واحد، والسبب هو إقامة خمس مطاحن عصرية بالمحركات تطحن بثمن أقل.

النجارون والخراطون : بالرغم من أن العطالة لم تصبهم، فإن أرباحهم انخفضت بسبب ارتفاع ثمن بعض الأخشاب مثل الصنوبر والعرعر ولم يرفع النجارون أثمان منتجاتهم لتخوفهم من عدم إقبال الزبناء. أما الخراطون، فعلى الرغم من عدم تهديدهم بالعطالة، فإنهم تضرروا من غلاء ثمن الرخص الممنوحة لهم من لدن مصلحة الغابات لاستغلال الأخشاب.

الحجارون : بعد الاحتلال الفرنسي، أخذ يستغل محاجر الرباط ثلاثة فرنسيين منافسين بذلك المغاربة، وأخذوا يزودون المقاولين الفرنسيين بالأحجار والجير من أجل أشغال البناء. إلا أن هذه الأشغال تباطأت بسبب الحرب.

ــ الفرَّانون : أخذوا يشتكون من غلاء أكرية الأفران، وكان عددها تسعة عشر. وكان في ملك الأحباس منها ستة. كما اشتكوا من ارتفاع ثمن الدوم.

ــ الزرابيية : كان يوجد سنة 1916 حوالي 80 وحدة صناعية للزربية تستخدم عددا متفاوتا من العمال والعاملات الذين كانوا يستخدمون في صناعة مختلفة الجودة للزرابي. وكانت تصنع بالرباط حوالي 600 زربية ذات 8م². وارتفع ثمن الزرابي لارتفاع ثمن الصوف، كما أصاب الزربية بعض التدهور بعد استخدام الألوان غير النباتية. غير أن مصلحة الفنون الجميلة عزمت على الاعتناء بالزربية الرباطية وإعادة الأصالة إليها بأن أنشأت في المدرسة الأثرية صناعة صباغة نباتية استعملت الأنديكو والقشينية والرمان وسلفات الحديد والفوّة، مما جعل الزرابي تستعيد شهرتها السابقة التي اكتسبتها من جمال هندسة أشكالها وألوانها ومتانتها.

حرفة التطريز : التطريز على الأثواب وعلى المصنوعات الجلدية كالمحفظات والسروج والأحذية النسائية (الشربيل) والمضمات كان من اختصاص سبعة من المعلمين مسلمين ويهود، وهي حرفة غير قديمة في الرباط أتت إليه من الصويرة على يد رجل يدعى المعلم عبد الله بن إبراهيم، حوالي سنة 1890. وبسبب ارتفاع

ثمن مادتي الصقلي والحرير المستعملتين في التطريز، فقد رفع الطرازون من أثمان منتجاتهم مما أدى إلى انخفاض محسوس في بيع المطروزات.

أما الحرف التي لم تتضرر كثيرا، فهي قليلة جدا مثل مهنة الزلايجية والحصايرية. فالأوائل لاقوا التشجيع، وكان المعلم الزلايجي يتقاضى ما بين 10 و15 بسيطة حسنية، وهو أعلى مبلغ كان يمكن للحرفيّ أن يتقاضاه. أما صناع الحصر أو الحصايرية، فإن صناعتهم لاقت رواجا بعد الاحتلال الفرنسي وتضاعف إنتاجهم ورفعوا ثمن منتجاتهم. وعلى الرغم من الركود الذي واكب الحرب، فإنهم ظلوا يربحون قوتهم دون صعوبة على حد قول صاحب البحث.

كانت مدينة الرباط تضم إذن نحو ثلاثين حنطة مهمة للصناع احتضنت 677 معلما و1536 عاملا أو صانعا و974 متعلما[6].

يلاحظ أن بحث فيكتور شامبيون يحظى بقيمة علمية كبيرة. فالمعلومات التي أوردها قيمة ونادرة وأغلبها منطقي ومقنع. فقد أرجع تدهور الحرف أو تضررها أو نقص أهميتها وما واكب ذلك من عطالة الحرفيين وإقفال عدد من المعامل اليدوية وكساد وضرر اجتماعي إما إلى دخول الفرنسيين وإما إلى الحرب وظروفها. غير أنه أعطى الظرف الثاني أهمية أكبر، مع العلم أن الظرف الأول كاف وحده لأحداث هزة اقتصادية كان لها أن تلحق كل الأضرار التي أصابت قطاع الحرف والصنائع المغربية سواء بالرباط أو في سائر المدن المغربية الأخرى. وما ذكره عن غلاء أثمان الكثير من المواد وندرتها كالمعادن النفيسة والأصواف والقطن والخشب والجلد أثناء الحرب صحيح. غير أن الكثير من هذه المواد التي كانت تنتج في المغرب نفسه كان يمكن أن تبقى فيه لو لم يحصل العامل الأول الذي هو الاحتلال، بحيث أن سياسة الحماية اقتضت طبعا أن تكيف هذه الخيرات مع المصلحة الفرنسية والجنود الفرنسيين. فظروف الحرب ظروف كانت تهم البلدان الأوربية ولم تتضرر صناعات المغرب واقتصاده إلا لأنه أصبح محمية فرنسية، أي مستعمرة تستغل خيراتها الطبيعية والبشرية.

---

(6) **المرجع السابق**. عدد 223، تاريخ 29 يناير 1917 ص ص 131–134؛ وعدد 224، تاريخ 5 يبراير 1917 ص ص 178–181.

3 ـــ التجـــارة :

أ ـــ أثر حركة الميناء على الرواج التجاري : كان ميناء الرباط يضم مرفأين : الأول على النهر، وكان يمكنه إيواء اثنتي عشرة باخرة لها إمكانية غوص أسفلها بثلاثة أمتار، وعدد هذه السفن كان رقما متوسطا يتوصل إليه عادة من شهر أبريل إلى شهر نونبر. والثاني على بعد ميل تقريبا في عرض البحر، وكان يلجه العدد نفسه من السفن في الصيف وما بين أربع وست في فصل الشتاء. وكانت الخطوط الملاحية المنطلقة من الرباط عديدة. لكن منافسة الدار البيضاء أنقصتها إلى حد كبير. وفي صيف 1913 ترتب على الرواج الكثيف للميناء ازدحام كبير، فاضطرت الديوانة أمام الواردات الهامة ـــ التي شملت مواد البناء والخشب الآتيين من شمال أوربا والحديد والآجر والجير والإسمنت والقصدير المتموج والمواد الغذائية كالخمور والتوابل والحبوب ـــ إلى أن تستغل مساحة من الأرض على حساب قصبة الأوداية، وتستخدم 200 من البحرية و450 حمالا، ثم اضطرت إلى اكتساح ساحة سوق الغزل وشاطىء الواد[7]. وفي النصف الثاني من شهر أكتوبر 1913 ركدت الحركة التجارية بالرباط بسبب أحوال البحر، فلم يدخل من البواخر الخمس والعشرين التي قصدت الميناء سوى ست[8]. وفي أواخر سنة 1913 تحسنت حالة البحر وأنزلت السلع من البواخر، فدخل الديوانة مشحونة سبعة عشر مركبا، وأكثره من الخشب والأدوات المختلفة الخاصة بالبناء، وكذا الحبوب[9].

وفي بداية سنة 1916 ورد في جريدة «**السعادة**» أن المسؤولين بدأوا ينتبهون إلى ضرورة الاعتناء بالميناء، حيث كان الميناء الثاني في البلاد بعد ميناء الدار البيضاء ومرسى للواردات الموجهة إلى الرباط بامتياز[10]. وفي اجتماع للجنة البلدية لمدينة الرباط انعقد في 17 دجنبر 1917، عبر الأعضاء عن رغبتهم في إيلاء العناية للميناء. واقترح البعض حفر نفق تحت الأوداية وتجديد بناء الأرصفة، ورأوا في

---

(7) مرجع هامش (2)، ص 33.

(8) **الجريدة الرسمية**، عدد 21/29 نونبر 1913.

(9) **الجريدة نفسها**، عدد 2/35 يناير 1914.

(10) **جريدة السعادة**، عدد 10/1169 و11 يبراير 1916.

ذلك جلبا للعمال وإتاحة الفرصة للتطور الصناعي والتجاري[11].

ب ــ تطور التجارة الداخلية : بعد احتلال المدينة، بدأ الأوربيون يتوافدون عليها. ففتحت عدة دكاكين وبازارات ومتاجر ومستودعات كان بعضها خاصا بمواد البناء وفتحت محلات خدمات السيارات والنقل بالعجلات[12].

أولا ــ التدخل في اختصاصات المحتسب : مع بداية الحرب، أوردت الجريدة الموالية للحماية، وهي جريدة «**السعادة**» خبرا قالت فيه إن بعض التجار بدأوا يستغلون ظروف الحرب ويبيعون بعض المواد بأثمان فاحشة، مع أن التموين بالمواد كاف والاتصالات البحرية مضمونة[13]. وعوض أن يتاح للمحتسب القيام بواجبه المعهود، فإنه كان ملزما بالتوصل بأوامر البلدية وتنفيذ التعليمات التي كانت تصدرها له. ومن الأمثلة على ذلك :

• إعلامه ــ في 8 غشت 1914 ــ بأنه عين عضوا في اللجنة التي حملت اسم اللجنة المقومة لتعويضات السلع والمأكولات التي كان بإمكان الحكومة أن تحوزها، وطلب منه التحقق من قيمة المواد[14] ــ تكليفه بوضع الأسعار ومعاقبة الإدارة لمن خالفها[15].

• تكليفه بالبحث عن بعض المواد الموجودة عند التجار، فأصدرت إليه تعليمات بالبحث عن مادة الصوف وعن كميتها وثمنها، وذلك ما فعل[16].

• أمره ــ في أكتوبر من السنة ــ بمنح الإذن للتجار بشراء كيس واحد من السكر. أما الزبناء، فلهم شراء كمية لا تفوق عشرة كليو[17]؛ كما أعلم بثمن

---

(11) غلاق اللجن البلدية بين 1912 و1926، ملف 1710، وثائق الخزانة العامة، الرباط.

(12) بررمان، **مرجع سابق**، الصفحة نفسها.

(13) **جريدة السعادة**، عدد 6/760 شتنبر 1914.

(14) مراسلة رئيس المصالح البلدية مع المحتسب محمد فرج في 1914/8/8، ملف 1914، مديرية الوثائق البلدية.

(15) **جريدة السعادة**، عدد 11/764 غشت 1914.

(16) رسالة من خليفة رئيس المصالح الرباطية روسان إلى المحتسب في 23 نونبر 1914. ملف 1914. مديرية الوثائق الملكية.

(17) رسالة مماثلة في 26 أكتوبر 1914، الملف نفسه.

الكيلو الذي على التجار أن يبيعوا به السكر[18].

وفي يوليوز 1915، أمر رئيس المصالح البلدية المحتسب بإبلاغ البائعين العارضين بطرق المدينة بما يتوجب عليهم من ضريبة أو (قبض الفرش) وأنها إجبارية بعد أن ادعى أنهم امتنعوا عن دفعها أو تماطلوا في ذلك[19].

وهكذا نجد ــ عن طريق هذه الأمثلة ــ أن المحتسب لم يعد يعقد أمرا أو يحله إلا بعد تعليمات البلدية وأوامر رئيس مصالحها. وظهر أنه على الرغم من تراجع خطة الحسبة، فإن البلدية كانت بحاجة ماسة إلى صاحبها، وذلك على الأقل لتنفيذ ما كان يصعب عليها تنفيذه. فكان لابد من أن تعتمد عليه ربما لتتفادى ردود فعل يصعب التكهن بنتائجها إذا وعى التجار وأهل المدينة أن هذه الخطة التي هي خطة شرعية تنبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد انمحت بفعل التدخل الفرنسي. وفي ذلك تناقض مع ما ادعته الحماية من كونها حريصة على المحافظة على المؤسسات الشرعية والبنيات المخزنية.

وفي مارس 1918، تأسست لجنة في البلدية لأجل تدبير المعيشة ومنع تفاحش غلاء أثمان المواد الغذائية ووضع الأسعار وجلب ما كان ينقص من المواد بالأسواق. وأعطي لهذه اللجنة صبغة مختلطة، إذ تكونت من العنصرين المغربي والفرنسي. إلا أن الأعضاء الفرنسيين من جهة كانوا أكثر عددا من الأعضاء المغاربة مما كان يسهل تغليب رأيهم ونفوذهم (5 مقابل 4)؛ ومن جهة ثانية، كان توزيع هذه المهام التي هي من اختصاص المحتسب عن الأعضاء المغاربة لوحدهم كاف لتكسير خطة الحسبة وضربها في العمق، فبالأحرى أن يشارك فيها العنصر الفرنسي؛ ومن جهة ثالثة، كان وجود رئيس المصالح البلدية في هذه اللجنة يظهر منذ البداية أن القرارات، ولو اتخذت باسم الباشا، فإنها ــ كما تدل كل الوثائق على ذلك ــ كانت تملى من طرف الأول.

ثانيا ــ إجراءات تجارية أثناء الحرب :

بمناسبة الحرب، قامت البلدية بتدابير تخص التجارة كان بعضها يتخذ صبغة

---

(18) رسالة من روسان إلى المحتسب في 19 دجنبر 1914، الملف نفسه.

(19) رسالة يوليوز (دون ذكر اليوم)، ملف 1915، مديرية الوثائق الملكية.

مؤقتة، ولكن الكثير منها راعت فيه المصلحة الفرنسية سواء بخدمة الوطن الأم فرنسا أو بتحقيق استفادة رعاياها الموجودين في المغرب. ففي سنة 1915 أصدرت البلدية إعلانا للتجار من أجل تقييد أسمائهم وأسماء وكلاء المحلات التجارية في لائحة، وتقييد أسماء أصحاب الفبركات الصناعية والتجارية والحمايات الفرنسية القاطنين في منطقة قنصلية فرنسا بالرباط في لائحة ثانية لاختيار وكلاء الدور التجارية الفرنسية والتصريح بأهمية ذلك في تلك الظروف لترويج السلع الفرنسية.

وكانت المراقبة التي هي صبغة البلدية وحكم الحماية في المغرب ــ كما بينها ليوطي ــ قد جعلت الإدارة البلدية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة تخُصُّ التجارة المرتبطة بالتراب الخاضع لها. ففي أبريل نبهت التجار ذوي الكميات الكبرى إلى الطلب الكثير للسكر والشمع في منطقة وادي سبو[20]. وفي يبراير 1916 وجه رئيس المصالح البلدية لتجار المدينة إعلانا طلب فيه أن يعلنوا عن المواد التي في حوزتهم وكل سلعة يعينها حكام النواحي العسكريون بقرارات خاصة من لدنهم، وذلك في أول كل شهر إلى 15 منه، وطلب من التجار الأجانب أن يعلنوا ذلك للمكتب الأول بالبلدية والتجار المغاربة للمحتسب[21]. وفي هذا الإعلان، نلاحظ تدخل الحكام العسكريين في مسائل المواد والتجارة مما كان يختص به المحتسب.

ثالثا ــ إحداث ضرائب بلدية خاصة بالتجارة :

قرر في أبريل 1917 إحداث ضرائب بلدية، كما تم التذكير بمثيلتها القديمة، وذلك بمقتضى ظهير مؤرخ في 16 من الشهر الذي كان سبقه ظهير مماثل في 22 يوليو 1916[22]. وما يهم في هذا الباب هو الضرائب البلدية المتعلقة بموضوعنا الذي هو التجارة والأسواق والمتاجر. فمن هذه الضرائب الجديدة ما فرض على الأبواب والأسواق، أي على مختلف المواد المتاجر بها. ومنها على سبيل المثال، ضريبة على اللحوم التي تباع في الأسواق والأداءات التي تستخلص أيضا

(20) **الجريدة نفسها**، عدد 8/591 أبريل 1915.

(21) **الجريدة نفسها**، عدد 6/1166 و7 يبراير 1916.

(22) **الجريدة الرسمية**، عدد 23/208 أبريل 1917.

في الأسواق وغيرها من الأماكن العمومية المعدة للبيع، وأداءات على أفنية المقاهي البارزة، وضريبة على الباعة المتنقلين وعلى الذين يبيعون في الطرق العمومية وأخرى على المقاهي المغربية وضريبة على الميزان العمومي[23].

وفي اجتماع للجنة البلدية انعقد في أبريل 1917، أخبر رئيس المصالح البلدية الأعضاء بأن الضريبة المفروضة على ما كان يخرج من الأبواب ألغيت واستبدلت بقبضها من الديوانات على كل سلعة مجلوبة بحرا، وقال إن بعض السلع كان لا يدفع عنها في الباب وكانت تباع في الفنادق والبيوت وتضيع رسومها، وقرأ عليهم قرار الباشا الصادر في هذا الشأن وهو يحتوي على فصلين : يتعلق أولهما **بواجبات الأبواب**، وهي عبارة عن 60 سنتيما من البسيطة الحسنية تدفع عن كل قنطار من المواد التي لم تذكر في القرار، و30 سنتيما على المواد التي وردت فيه مثل مواد البناء من جير وإسمنت وخشب وآجر وزليج ومصنوعات خزفية وكذا المواد الغذائية مثل الحبوب والنباتات الصالحة للدبغ. و10 سنتيمات على الطيور وعن الكيلو من مواد كالزبدة والعسل والزيت والصوف والشمع وغير ذلك مما يطول ذكره. ونص القرار على عدم جواز دخول السلع والأقوات إلا من أبواب خاصة هي باب القبيبات وباب تامسنة وباب الرواح وباب زعير وكذا بواسطة قارب النقل من الواد ومرسى القوارب، وأشار إلى أن وقت منع دخول السلع هو من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة السادسة صباحا. أما الفصل الثاني، فاختص **بضرائب الأسواق**. فمثلا، فرض على البلغة 2,5 % يؤديها المشتري و5 % على الجلابة على البائع، وعلى الحبوب فرضت 3 قروش على حمل الجمل. وفي سوق القيسارية فرض دفع 5 % على الزربية مناصفة بين البائع والمشتري، وأورد ما وجب دفعه في سوق التبن وسوق الحيوانات، وحدد حق الميزان في 75 سنتيما من البسيطة عن كل 100 كيلو. وتعينت ضريبة باسم **ضريبة الجلسة** قرر أخذها عن المتر المربع المفترش في الأسواق والفنادق والقيسارية لبيع سلعة من السلع[24].

يرى إذن أن الحياة التجارية والاقتصادية عامة بالمدينة انقلبت رأسا على عقب

(23) **جريدة السعادة،** عدد 1/1479 ماي 1917.

(24) **المرجع نفسه.**

بسبب الضرائب التي أصبحت متكاثرة وأصبح على التجار المغاربة أن يتحملوها. وهي ليست طبعا سوى ضرائب جزئية، لأنها تهم جانب التجارة فقط، فما بالك إذا أضيفت إليها الضرائب البلدية الأخرى والتي نوهت البلدية مرارا في فرضها بقلة الموارد وعجز الميزانية البلدية بالرغم من الإعانة المالية لحكومة الحماية لها.

رابعا ــ البلدية والأسواق : في اجتماع للجنة البلدية في 12 دجنبر 1913، عبر عن الرغبة في إنشاء سوق بلدي على المساحة الكبيرة الموجودة بباب الأحد والفاصلة بين المدينتين القديمة والجديدة. فقد ارتأت البلدية إنشاء سوق مغطى يستجيب ــ كما جاء في المحضر ــ للحاجيات العصرية والصحية التي رأت أنها مفتقدة في الأسواق آنذاك، ورغبت في أن تكون واجهته مقسمة إلى متاجر صغيرة تحت أقواس تجتازها ممرات مغطاة[25]. وكانت الأسواق الموجودة بالرباط في بداية الحماية هي سوق الحبوب، سوق الماشية، سوق الزيت، سوق الصوف، سوق الزبدة والعسل والصابون، سوق الفواكه، سوق الخبز، سوق التبن والعشب، سوق البيض، سوق الجير وسوق التغذية. وكان السوق الأخير يدرّ على البلدية، بما كان يجبى فيه من ضرائب، أعلى مبلغ بالمقارنة مع الأسواق الأخرى[26]. وطبعا كان على البلدية أن تنفق على هذه الأسواق لصيانتها ولكرائها. وهكذا أنفقت عليها ما فاق 73.000 ف خلال السنة المالية 1915–1916. وكانت موارد هذه الأسواق تأتي إلى البلدية بعد سمسرة الأسواق، أي تأجيرها لمن كان يدفع أكبر قدر مالي وذلك لمدة سنة. إلا أن مصلحة مراقبة الدين كانت تسير عددا كبيرا من هذه الأسواق، أي تجبي حقوقها من أجل تغطية القرض المعروف. وكانت أحد عشر سوقا هي سوق الجوطية وسوق الجلود الطرية وسوق الجلود المدبوغة وتكّاوت والقيسارية وسوق الفحم وسوق بهائم الحمل والجر وسوق الماشية وسوق البلاغي بالجملة وسوق الخشب وسوق الفواكه الجافة وسوق الدرازة[27]. وكان من المتوقع أن تصل الموارد العامة لأسواق المدينة سنة 1916 إلى حوالي 400.000 ف، بينما توقع للنفقات

(25) ملف 1710 : محاضر اللجن البلدية 1912–1926. خ.ع.

(26) ملف 544/ميزانية الرباط سنتي 1915–1916 : كناش ميزانية الرباط لسنتي 1916–1917.

(27) رسالة رئيس المصالح البلدية إلى الكاتب العام للحماية في 18 مارس 1916، الملف نفسه.

الخاصة بتنظيمها وأشغالها مبلغ 72.000 ف، أي 21,58 % من الموارد[28].

وابتداء من فاتح ماي 1916، تخلت مصلحة مراقبة الدين للبلدية عن جباية حقوق الأبواب والأسواق. فانتظر أن تجني هذه الأخيرة دخلا أكثر أهمية من مبلغ 44.400 ف الذي كان يدفعه صاحب امتياز حقوق الأبواب، وانتظر أن يرتفع دخل حقوق الأسواق بالمستوى نفسه[29]. وفي مارس 1917 أعلنت البلدية عن سمسرة الأسواق التي كانت محتكرة من قبل مصلحة القرض[30]، ثم أخذت تنظر في أمر هذه الأسواق فتنقل بعضها وتلغي البعض الآخر : ففي اجتماع لجنتها في 17 دجنبر نوقشت مسألة سوق الماشية واقترح أن ينقل إلى مكان قرب المجاز وأن يكرى بـ 150 ف شهريا وأن يسيج، مع بناء أماكن مسقفة وإقامة الميزان العمومي ومد طرق جديدة تصل إلى المجاز لتفادي عبور المقبرة[31].

خامسا ــ تموين المدينة أثناء الحرب : كانت قضية التموين بالمواد الأساسية سواء منها الخاصة بالتغذية؛ أو المتعلقة بأنواع الاستهلاك الأخرى من أهم ما عانى منه السكان خلال الحرب إلا أن قضية التموين لم تكن كلها مرتبطة بهذه الأخيرة مثل مادة الفحم.

ــ الفحم الخشبي : كانت البلدية تجري سمسرات من أجل تزويد المدينة به. ففي ماي 1917 أعلنت هذه الأخيرة عن سمسرة من أجل ذلك لمدة سنة تبتدىء من أول غشت 1917 وتنتهي بـ 31 يوليوز 1918. ورست هذه السمسرة على الحاج العربي اكَديرة والحاج جوريو وموسى الزاكوري. وتقرر أن يباع في سوق الملح صباحا من الساعة السابعة إلى الحادية عشرة، ومساء من الخامسة إلى الثامنة[32]. وفي اجتماع اللجنة البلدية المنعقد في 13 أبريل 1918 نعلم أن بعض المزودين المغاربة اقترحوا على رئيس المصالح البلدية ريفيليود (Révilliod) أن

(28) الملف نفسه.

(29) اجتماع اللجنة البلدية في 13 ماي 1916، ملف 1710 محضر اللجن البلدية 1912–1926، خ.ع.

(30) **جريدة السعادة**، عدد 24/1452 مارس 1917.

(31) ملف 1710، خ.ع. مرجع سابق.

(32) **جريدة السعادة**، عدد 7/1547 غشت 1917.

يزودوا المدينة بالفحم المطلوب بـ 24 ف للكيلو عوض ثمنه المساوي لـ 25 ف آنذاك. وكان الملزمون المكلفون بالتزويد يتوفرون وقتذاك على مخزون هام من الفحم ويزودون المدينة، مهما كان الفصل، ولو كان فصل حصاد عندما يتخلى العمال المغاربة عن أوراش العمل. وكان ينتظر أن ينقص التموين بدخول فصل الشتاء وأن تتغير أثمان الفحم التي لم تكن بالرباط أعلى مما كانت عليه في المدن المهمة في المغرب. واتفقت اللجنة البلدية مع المزودين على تجديد الصفقة إذا خفضوا الأثمان بـ 10 % مما كانت عليه، وإلا أجريت صفقة أخرى[33].

ــ المواد الغذائية : من التدابير التي اتخذتها البلدية بخصوص غلاء العيش وقلة بعض المواد الغذائية : الإعلان ــ في أحد اجتماعاتها ــ عن منشورين اثنين صدرا بشأن تلك التدابير، أحدهما من مدير الشؤون المدنية والآخر من اللواء (الكولونيل) قائد الدائرة (Subdivision) من أجل إنشاء لجنة خاصة في المصالح البلدية يلجأ إليها في كل ما كان يجب اتخاذه من إجراءات وتسعيرات. وإضافة إلى أعضاء اللجنة، قرر استدعاء كل من يمكن أن يستشار من هيئات التجار لحضور اجتماع اللجنة بصفة استشارية. وفي الاجتماع نفسه، اتفق على وضع لائحة أسعار جديدة، ودعوة العميد المركزي وملازم (ليوتنان) الدرك ورئيس الشرطة المتحركة للسهر الدائم على احترام هذه اللائحة. ويظهر من هذه الإجراءات التهميش المطرد للمحتسب وعدم إدخال اختصاصاته في الحساب وتجاوزها، بالاعتماد ــ في مراقبة الأسعار ــ على الشرطة والدرك.

وفي الجلسة نفسها اتخذت إجراءات بخصوص بعض المواد الغذائية. ففيما يتعلق بـ**الخبز**، اتفق على تقنين بيع الطحين والسميد وعلى معايير صنع الخبز وبيعه وفق قرار وزاري. وكان طلب للعروض قد قدم، وقبل أحد الوسطاء تزويد المدينة بالطحين والسميد بشروط وجدت اللجنة أنها معقولة، وأصبح بإمكان الرباط الحصول من الدار البيضاء على الإضافي من الطحين والسميد الضروريين لاستهلاكه واللذين لم يمكن إنتاجهما في عين المكان حسب محضر الاجتماع. وبخصوص مادة أخرى، وهي **البيض**، كانت البلدية قد تباحثت مع التجار للتزود به؛ وقام هؤلاء

(33) محضر اجتماع اللجنة البلدية الرباطية في 13 أبريل 1918، ملف 1710، خ. ع. مرجع سابق.

بتكوين كونسورسيوم لتجارة البيض، وفق الاتفاق الذي تم في اجتماع 2 يبراير 1918[34]. غير أن كمية البيض كانت غير كافية بعد ذلك. فطلب رئيس المصالح البلدية من الإقامة العامة الرفع من الكمية الواصلة منه إلى الرباط ونقلها من 9000 إلى 11.000 بيضة في اليوم. ولبي طلبه فعلا، لكن الكونسورسيوم سرعان ما وجد نفسه أمام مصاعب جديدة للتموين، والسبب كما ادعاه رئيس المصالح البلدية تمثل في كف المزودين القرويين عن المجيء إلى المدينة إلا بأعداد قليلة، لأن مادة السكر التي كانوا يأتون من أجلها أصبحت متوافرة عندهم في ترابهم الإداري. ولذلك قررت اللجنة البلدية تجديد تنظيم الشراء من تجار الكونسورسيوم. وفيما يتعلق **باللحم**، فقد أسست أسعار جديدة قرر عرض لائحتها في كل دكان؛ كما ألزم الجزارون بالتموين بما وصف بلحوم الدرجة الثانية. واتفقت البلدية مع أصحاب **الخضر** البيضاويين بأن تأتي إلى الرباط مرتين أو ثلاثا في الأسبوع قاطرات الخضر، وقرر دراسة مشروع تخصيص أرض للزراعة المعاشية في الدائرة الحضرية في المكان المسمى (ربما) الأقواس (Kaouz). وبخصوص التزود **بالسمك** أخبر رئيس المصالح البلدية الجمع بأن مدير الشحن بميناء الرباط نظم وكالة للصيد لأجل تزويد المدينة، وقرر أن تمارس الصيد بواسطة سفينتين للجر تجران الشباك، وذلك لتموين المدينة بكمية من السمك متراوحة بين 2000 و3000 كيلو كَراماً يوميا[35].

وكان التموين بـ**السكر** قد لاقى عدة صعوبات عانى منها السكان. فكانت ناحية الرباط تتزود ـــ على الأقل سنة 1918 ـــ بكمية من السكر قدرها 3550 كيس شهريا تمثل 2300 قنطار.

وكانت تأسست بالمدينة منذ شهر يبراير 1918 بطاقة للسكر لتجار التقسيط تسمح لهم بعد تأشيرة البلدية بالتسوق لدى تجار الجملة بالمدينة، لكن النتائج المرجوة من بيعه بيعا حرا ـــ كما صرحت البلدية ـــ لم تكن ناجحة بسبب إخفاء التجار له على الرغم من تعليماتها وإجبارية التصريح. فكانوا يبيعونه بأثمان مرتفعة ويرغمون الزبناء على شراء مواد أخرى كالشاي. وكانت كل التصريحات البلدية

(34) محضر جلسة 2 يبراير 1918، الملف نفسه.

(35) محضر اجتماع 13 أبريل 1918، الملف نفسه.

تدعي أن تزويد المتاجر كان منتظما، ولكن ظاهرة الازد-حام أمام الدكاكين وما تبعها من خصومات واشتباكات مستمرة جعلت البلدية تقيم متاجر تابعة لها لبيع المادة مباشرة للمستهلكين. إلا أن ظهور مشاكل أخرى، كتكرار الشراء عدة مرات في اليوم وقصر مدة البيع وكون الكمية الممكن بيعها للسكان محدودة، جعلتها تؤسس بطاقة السكر بعد أن استشارت لجنتها. وشرع الناس في استعمال البطاقة ابتداء من أول غشت 1918. وكانت البلدية تمارس مراقبة صارمة على الكمية الشاملة الآتية إلى الرباط والموزعة سواء بالمدينة أو خارجها. وبعد أن أصبح ثمن التكلفة معروفا، صار توزيع السكر من أجل البيع يتم بالطريقة الآتية :

أ ــ سلا وزمور كان يوجه إليهما 500 كيس دون اقتطاع الربح وكان يسلم إلى سلا 1000 كيس من أجل إعادة البيع لزمور، يدفعها إليها تجار الجملة بالرباط مع ربح 3 %. وكان تجار الرباط يتاجرون مع زمور وليس تجار سلا.

ب ــ خصص لزعير 800 كيس وللرباط الناحية 800 كيس، كان على تجار الجملة الرباطيين تسليمها ببونات لمصلحة الاستعلامات البلدية. وكان على الأطراف دفع المبالغ المستحقة للبلدية التي تقوم بعملية التسديد للتجار على أساس ثمن التكلفة مضافا إليه 4 %.

ج ــ خصص لمدينة الرباط 1125 كيس.

سادسا ــ النقــل :

في الميناء كانت السفن الراسية تفرغ مشحوناتها بواسطة بحارة هم فلايكية الشحن المكلفون بنقل السلع من السفن أو بشحن ما هو موجه للتصدير منها. وفي سنة 1916 كانوا يتكونون من ستة رياس وسبعة مساعدين لهم 150 بحري وعشرة من النوتية. إلا أنهم كانوا يظلون أحيانا دون عمل لبضعة أيام. وإلى جانبهم كان يوجد فلايكية الواد الذين بلغ عددهم 35، لم يكن لهم عمال بحريون، لكن لكل منهم نوتي أجير. وعندما أقيمت العابرة البخارية وأتت مراكب الجر إلى النهر، كان في ذلك منافسة شديدة لهؤلاء الفلايكية. ولكن الملاحظ أنه منذ الاحتلال الفرنسي قويت حركة الذهاب والإياب من ضفة إلى أخرى بنهر أبي رقراق وتطور نشاط الميناء[36].

---

(36) Victor Champion, **op. cit.**, p. 224.

إضافة إلى القوارب التي كانت تنقل السلع من والي السفن وتتكفل كذلك بنقل العابرين من ضفة إلى أخرى، أسست العابرة البخارية التي دشنها الجنرال المقيم العام ليوطي في 14 يوليوز 1913. وكان إنشاؤها على يد المقاول الفرنسي نويل (M. Noêl)[37]. ورغب أصحابها في الحصول على ترخيص لإقامة عابرة ثانية. وطلبت الإدارة العليا من اللجنة البلدية أن تبدي رأيها. وبعد عدة مداولات، وافقت هذه الأخيرة بشرط أن يكون للمقاولين ضمانة من الإدارة وأن يؤدوا إتاوة للمصالح البلدية لا تقل عن 60ف يوميا. وفي حالة حادثة ما، يكون على أصحاب الامتياز ضمان العبور بوسيلة أخرى. وقررت اللجنة، إضافة إلى ذلك، التقليص من الضريبة اليومية المفروضة على المستخدمين المغاربة الساهرين على العبور[38]. وابتداء من يوليوز 1916، قرر أن تعمل العابرة البخارية من الرابعة صباحا إلى العاشرة ليلا[39].

وإذا انتقلنا من الميناء ومن عبور النهر إلى النقل داخل المدينة، فإنه كان يتم أساسا بالبهائم. ففي سنة 1916 كان بالرباط ستون حمالا مستعملا للبغال أو الحمير أو الخيل المسنة. وكان بعضهم ممتلكين لها والآخرون مجرد مكترين، ولكل حمال بهيمة واحدة[40]. وكان حمل الجمل هو 250 كيلو وحمل الحصان أو البغل 150 كيلو وحمل الحمار 100 كيلو[41]. وخلال السنوات الأربع التي مضت على دخول الفرنسيين، نافست العربات النقل بالبهائم، مما جعل أصحابها لا يجدون العمل الكافي؛ كما يرجع السبب إلى تعدد الحمالين المعتمدين على أيديهم وظهورهم. وكان هؤلاء المسمون بالرواسية نحو تسعين سنة 1916، وتوقف عملهم على مجيء السفن. لذاك كانوا يوجدون في عطالة عدة أيام[42].

---

(37) انشئت العابرة على شاكلة العابرة المسماة (Plongastel-Daoulas) بمدينة روان وأصبح أنطوان باري Antoine Barry المدير الإداري لشركتها.

(38) الاجتماع العادي للجنة البلدية في 23 ماي 1917، ملف 1710، مرجع سابق.

(39) اجتماع 6 يوليوز 1916، الملف نفسه.

(40) Victor Champion, **op. cit.**, n° 224, p. 179.

(41) **جريدة السعادة**، عدد 1/1479 ماي 1917.

(42) المرجع ما قبل الأخير، الصفحة نفسها.

أما النقل بالعربات والشاحنات، فقد صدرت بشأنه عدة قرارات بلدية منذ سنة 1913، ومنها قرارات خصت عربات تجرها الخيول. ونصت هذه القرارات على أجور أربابها وتحديد سرعتها، وعلى العقوبات في حق المخالفين لقوانين السير والنقل، وخصوصا المتسببين في الحوادث بسبب الإفراط في السرعة والتهور[43]. ومما يذكر أن سائقي العربات شنوا إضرابا في شهر شتنبر 1915 بسبب تخفيض البلدية لأثمان النقل بالمدينة وخارجها[44].

سابعا ـــ الدلالة والدلالون : كان الدلالون يلعبون دورا مهما في سير العمليات التجارية وكانت لهم حنطتهم التي تكونت من ثلاثة أصناف : تضمن الصنف الأول دلالي الجلود الخام والمهيأة والبلاغي والصوف المغزول، وكانوا حوالي خمسة وعشرين؛ وتضمن الصنف الثاني دلالي الملابس الجديدة والحلي الذهبية والفضية والزرابي، وكانوا خمسة عشر دلالا؛ أما الصنف الثالث، فضم ثلاثين دلالا اختصوا في دلالة الخيل والبغال والحمير. وقبل الحرب، لم يكن عدد الدلالين يتعدى ثلاثين. ويرجع سبب تكاثر عددهم إلى إقدام المغاربة على بيع الأشياء المستعملة لحاجتهم إلى المال. والدلال كان يأخذ أجره من صاحب البضاعة المبيعة بالدلالة دون نسبة منتظمة[45].

يظهر من هذا العرض أن الحياة الاقتصادية في الحواضر المغربية من خلال تلك المدينة التي قرر ليوطي أن تصبح عاصمة، قد انقلبت رأسا على عقب خلال السنوات الثماني الفاصلة بين انتصاب الحماية وبين نهاية الحرب العالمية الأولى. تجلى ذلك في ازدواجية القطاعات الاقتصادية سواء في الفلاحة أو الصناعة أو النقل والمعاملات التجارية. ومن الطبيعي أن يتغلب الاقتصاد الدخيل العصري على الاقتصاد التقليدي المغربي، إلا أن النماء والازدهار المتوخيين من انعكاس نتائج الاقتصاد الجديد على المجتمع المغربي انقلبا إلى أزمة أصابت أغلبية السكان المغاربة النشيطين آنذاك حيث أصيبت معظم الصنائع والحرف ـــ التي شملت التجارة وبعض الخدمات ـــ بالكساد أو التدهور إما بسبب منافسة المنتجات الأوربية

(43) **جريدة السعادة**، عدد 27/668 غشت 1913.

(44) **جريدة السعادة**، عدد 7/1059 شتنبر 1915.

(45) Victor Champion, **Op. cit.**, p. 180.

جودة وثمنا أو بسبب غلاء أثمان الكثير من المواد نظرا لقلتها واحتكارها من أجل التصدير إلى فرنسا بالخصوص، مما ترتب عليه تحول عدد كبير من الحرفيين إلى عاطلين أو في أحسن الأحوال إلى احتراف مهن شاقة أو وضيعة. وساهمت الحرب في ندرة مواد أساسية سواء الغذائية منها أو الخام المستعملة في الصناعة مثل الصوف والقطن والجلد والمعادن النفيسة وغيرها. فزاد ذلك من تدني مقومات الاقتصاد المغربي، بينما استفاد الأوربيون بمن فيهم الصناع والتجار والمعمرون أصحاب الضيعات المجهزة تجهيزا عصريا، والمنتجون للزرعات التسويقية والمربون للماشية وأصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق ودور السينما والحانات والمراقص والمقاولون وسائر الفاعلين في الاقتصاد الأوربي العصري بكامل التسهيلات والدعم من أجل تحقيق مستوى اجتماعي رفيع. وحتى في الفترة اللاحقة للحرب لم يكن الهدف قط إشراك المغاربة. فلا انخراط في النقابات ولا وظائف مهمة للشباب المتخرج ولا عناية بالبادية والفلاح المغربي. وباختصار، لا تطبيق لبنود معاهدة الحماية التي نص فصلها الأول على إقامة نظام جديد يتضمن إصلاحات من بينها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.